مدير مشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها (مشروع الأسماك الخامس) لـ (14 أكتوبر) :

سيتم تأهيل عدد من الموانئ السمكية وفق خطط وتصاميم تم إجراؤها

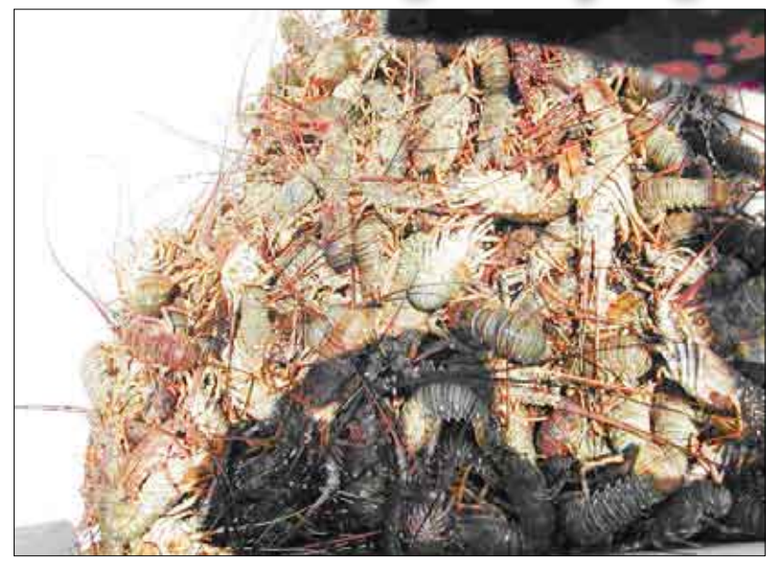

قمنا بالتنسيق مع الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار لإجراء دراسات حول المخزون السمكي

قد يكون النجاح في أي عمل أمراً ضرورياً ولكن الاستمرار في النجاح أمر أكثر ضرورة لتحقيق كافة الأهداف المنشودة.. ويعد مشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها (مشروع الأسماك الخامس) واحداً من المشاريع الإستراتيجية الرئيسية كونه يهدف إلى تنمية القطاع السمكي وذلك من خلال إجراء الإصلاحات الهيكلية والإدارية والمالية للقطاع وتأسيس نموذج متطور للإدارة السمكية القادرة على الحفاظ على هذه الثروة وإدارتها بشكل جيد من خلال المراقبة والمتابعة بشكل سلس على أنشطة القطاع السمكي في مختلف المجالات وكذا متابعة ورصد البيانات السمكية الخاصة بالإنتاج ومراقبة الكميات المسموح باصطيادها وعدم تجاوزها وإدخال أساليب حديثة للمتابعة.ولتعرف على ما تم إنجازه والدراسات التي يقوم والصعوبات التي تعترضه التقينا الدكتور عمر عوض صبيح مدير مشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها (مشروع الأسماك الخامس)، وكان هذا اللقاء:

لقاء / أثمار هاشم

■ الدكتور عمر عوض صبيح

 مضى على مشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها (مشروع الأسماك الخامس) عدة سنوات فما الذي تم إنجازه خلال تلك الفترة؟

– من خلال الأهداف الواسعة والمحدودة في ثائق المشروع والصادرة بقانون تم تنفيذ الكثير من الأعمال الواردة في مكونات المشروع ففي المكون الأول من المشروع والذي يتكون من إدارة الموارد السمكية وإجراء الإصلاحات الهيكلية للقطاع تم اختيار الشركة الاستشارية الدولية بناء على قرار اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات لإجراء الدراسات للوضع الحالي للقطاع والصعوبات التي تواجه سير تنفيذ مهامها وإعداد المقترحات الخاصة لهيكلة القطاع السمكي ومن خلال فترة عمل الشركة منذ سبتمبر الماضي 2008م قامت الشركة بتقديم تقريرها الأولي والذي يشتمل على تحليل واقعي للوضع الحالي للقطاع السمكي ووضعت مجموعة من الحلول والمعالجات الخاصة لانتشال الوضع القائم للقطاع السمكي وإنشاء إدارة سمكية قادرة على متابعة مهامها واختصاصات الوزارة المختلفة.

وأوضح د/ عمر صبيح أن الشركةالمنفذة للمشروع قامت بمناقشة التقرير في اجتماع موسع ترأسه الأخ/ محمد صالح شملان وزير الثروة السمكية وبحضور الوكلاء والوكلاء المساعدين بالوزارة ومديري عموم الديوان العام والمانحين كما ستقدم الشركة تقريرها النهائي والنتائج الخاصة من أجل إعادة تنظيم القطاع السمكي وإجراء الإصلاحات الهيكلية في الديوان العام ومكاتبها في المحافظات الساحلية ومؤسساتها خلال الفترة القليلة القادمة.

وأضاف أن ما تم إنجازه في المكون الثاني للمشروع والذي يتكون من تحسين جودة المنتجات السمكية وإنشاء البنية التحتية والتي تتناسب مع عمليات تحسين ورفع جودة المنتجات السمكية في عمليات العرض والبيع والتداول حيث تم في هذا الجانب إجراء الدراسات لإعادة تأهيل الموانئ السمكية القائمة في كل من ميناءي الحديدة والخوبة في محافظة الحديدة وميناء نشطون السمكي في محافظة المهرة حيث انتهت الشركة الاستشارية الفرنسية التي رست عليها مناقصة إجراء الدراسات وإعداد المخططات والتصاميم الهندسية الخاصة لإعادة تأهيل الموانئ السمكية وقدمت الشركة تقريرها الأولي في زمن قياسي وقبل الفترة المحددة لها المخططات الهندسية الخاصة بإعادة تأهيل الموانئ السمكية الثلاثة السالفة الذكر وتم مناقشة المقترحات في اجتماع موسع...

 ماذا عن مواقع الإنزال السمكي؟

– بالنسبة لمواقع الإنزال وتحسين أدائها وإنشاء مشاريع البنية التحتية السمكية فقد قمنا بتسليم (15) موقعاً من مواقع الإنزال الرئيسية لإنشاء التسهيلات السمكية بمواصفات الجودة المطلوبة وقد بدأ العمل فيها بشكل رئيسي ويتوقع التنفيذ خلال ستة أسهر ولتحسين جودة المنتجات السمكية في عمليات الاصطياد والتداول والعرض والبيع وتوفير الثلج في مواقع الإنزال فقد استكملنا إجراءاتنا وبحسب النظم المتبعة مع المانحين في إعلان مناقصة دولية لتوريد وتركيب مصانع الثلج "نوع مجروش" وقوالب لعدد (18) موقعاً من مواقع الإنزال في مناطق البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي حيث تقدمت أكثر من (11) شركة محلية ودولية لتوريد وتركيب مصانع الثلج وسيتم خلال الفترة القادمة اختيار الشركة المستوفاة للشروط.

 حدثونا عن دراسات المخزون السمكي التي تقومون بها؟

– يمكن القول بأن دراسات المخزون السمكي من المواضيع الرئيسية في المشروع وقدتم التنسيق مع الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء البحرية في عدن وفروعها في حضرموت والحديدة لإعداد برنامج واسع مع الخبراء الاستشاريين في مجال المخزون السمكي لإجراء الدراسات البيولوجية الأنواع التجارية الهامة والتي تتم في مواقع الإنزال الرئيسية في مناطق البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وتستمر لمدة (24) شهراً كذلك سيتم إنشاء شبكة للمعلومات السمكية وربطها بمواقع الإنزال وهيئة البحوث السمكية والديوان العام بصنعاء لرصد البيانات الإحصائية اليومية ومتابعة العملية الإنتاجية وعدم تجاوز الكميات المسموح باصطيادها.. حيث سيتم الاستفادة من عدد العاملين في القطاع السمكي وتدريبهم وإعادة تأهيلهم للتعامل مع الشبكة وتحليل البيانات الإحصائية والاستفادة منها لإعداد الخطط والبرامج التنموية للقطاع السمكي.

 ما طبيعة العلاقة التي تربط المشروع الخامس بمنظمات المجتمع المدني في المناطق الساحلية؟

– للمشروع مكون خاص لدعم الجمعيات والتعاونيات السمكية وإنشاء مشاريع مدرة للدخل للمجتمعات السمكية الساحلية وفي هذا قمنا بدراسات لتقييم أنشطة الجمعيات والتعاونيات السمكية وقد توصلنا إلى نتائج طيبة في هذا الجانب من حيث ترتيب جميع الجمعيات والتعاونيات السمكية الموزعة على حسب الأنشطة ومعرفة احتياجاتها من التدريب والتأهيل بعد أن تأكدنا من خلال تلك الدراسات أن هناك جمعيات ذات أنشطة واسعة وأخرى لا نشاط لها وثالثة وهمية وقد تقدمت عدة معاهد محلية وخارجية ومركز تدريب بعروضها الفنية لتقديم برامج التدريب وإعادة تأهيل الجمعيات والتعاونيات السمكية بحسب مستوياتها الإدارية والمالية حيث سيتم إنشاء مشاريع مدرة للدخل للجمعيات والمجتمعات السمكية للتخفيف من الفقر وإلى جانب ذلك قمنا بحصر وتحديد أنشطة المرأة في تلك المناطق ووضع برنامج دعم لتلك الجمعيات وتزويدها بأجهزة كمبيوتر وتعيين خبيرة محلية لوضع الترتيبات الخاصة لإعادة تأهيل وتدريب عضوات تلك الجمعيات ورفع فعالية تلك الجمعيات لتصبح فاعلة وتقدم أنشطة مختلفة للمجتمعات وإدرار دخلها لاستمرارية نشاطها الاجتماعي والتنموي.

 قمتم بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي في وقت سابق.. فما مدى تنفيذ هذه الإستراتيجية؟

– بالفعل لقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي ويعتبر هذا المشروع تنفيذاً لها إلا أن هذه الإستراتيجية سيتم مراجعتها وإعادة تقييم ما تم إنجازه منها وبناء على توجيهات الأخ/ وزير الثروة السمكية- محمد صالح شملان وبالاتفاق مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي تتم الترتيبات الخاصة لمراجعة هذه الإستراتيجية وتعديلها وفقاً لما تتطلبه الوظائف الجديدة لإدارة القطاع السمكي وسيتم عقد ورشة عمل واسعة تحضرها الجهات ذات العلاقة والمانحون الآخرون لبلورة اتجاهات الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي ومراجعتها لتكون قابلة للتنفيذ.

 أي عمل لابد وأن تكتنفه صعوبات.. فما هي الصعوبات أو العراقيل التي تواجهكم؟

– خلال عملنا في المشروع واجهتنا الكثير من الصعوبات والعراقيل من قبل بعض المختصين وعدم تفاعلهم مع مكونات المشروع كونها لا تنسجم مع توجهاتهم ولكن من خلال المتابعة المستمرة للأخ الوزير نتمكن من التغلب على العراقيل التي تصادفنا والتي تكون بعضها مفتعلة ومقصودة من قبل بعض الجهات ومع هذا تمكنا من تنفيذ 75% من مكونات المشروع لذا نحن عازمون على مواصلة عملنا بجودة عالية وبالفترة المحددة له ودفع عجلة التنمية للقطاع السمكي إلى الأفضل.

عدم تفاعل بعض المختصين مع المشروع من أبرز الصعوبات التي تواجهنا